

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمهنيات، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271213 261213 13-60070 X (A)



البيان

تأسست هذه المنظمة على رؤية تمكين المرأة ونهوضها الاقتصادي عن طريق جملة أمور من بينها المساواة في مكان العمل والمساواة في الأجر.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بهذه الفرصة للمساهمة في مناقشة الإنجازات والثغرات لبلوغ الأهداف الإنمائية والطرائق اللازمة لإطار ما بعد عام ٢٠١٥.

تعليقات عامة

اهتم إعلان الأمم المتحدة للألفية بالمساواة والعدل بين الجنسين، بما في ذلك المرأة. ولكن مما يؤسف له أن تنفيذ ذلك من خلال الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ الأهداف ذاتها، كان قاصراً. فقد كشفت التقارير المرحلية عن ثغرات وإغفالات كثيرة، خاصة في تحقيق الهدف ٧ - الغاية الخاصة بالمرافق الصحية - والهدف ٣، "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". فلم يُذكر التمكين الاقتصادي للمرأة على وجه التحديد، كما أغفلت إلى حد كبير مناقشة عوامل التمكين مثل المساعدة التقنية، أو حقوق الملكية، أو الأطر القانونية التي تكفل صوتاً للأسرة والمجتمع من أجل المرأة. فالمرأة ينظر إليها على أنها متلقية للمعونة والمشورة (أي ضحية)، وليس على أنها من العناصر الفاعلة وعوامل التغيير. وتقاس النتائج على شكل "متوسطات"، مما يخفي التفاوتات الحقيقية.

وستتناول في التحليل والمناقشة أدناه الثغرات والتحديات، وخاصة في الأهداف ١، و ٢، و ٥، و ٧؛ أما الهدف ٣، "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، فيرد في هذا السياق.

الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة

تقضي الغاية ١ - بناء من الأهداف الإنمائية للألفية بتوفير العمالة الكاملة والمنتجة للجميع، بمن فيهم النساء والشباب. غير أننا نرى في كل مكان ضخامة هشاشة أوضاع النساء في وظائف محفوفة بالمخاطر، والتفاوت في معدلات العمالة بين النساء والرجال، والثغرات غير المقيسة في الاقتصاد غير الرسمي وبسببه. وتظهر هذه الثغرات على حساب أرباح الشركات والنمو الاقتصادي للأمم.

فيجب أن تشكل المرأة جزءاً من الاقتصاد الرسمي وقوة العمل النظامية؛ ويجب الاعتراف رسمياً بعمل المرأة في الشركات والمزارع الأسرية ومكافأتهما تبعاً لذلك، ويجب الاعتراف بالأعمال غير المدفوعة الأجر التي تعتبر المرأة مسؤولة عنها بوصفها محركات اقتصادية هامة. فالمرأة بحاجة إلى الحصول على المعلومات، والموارد، والتعليم، والتدريب،

والأسواق، والمساعدة التقنية، والتنظيمات العمالية. وهي بحاجة إلى الحصول على رأس المال، والائتمانات، وصنع القرار على قدم المساواة وبطريقة مأمونة.

ونحن نحث الحكومات والشركات على اعتماد المبادئ المعنية بتمكين المرأة - المساواة تعني تنمية الأعمال، التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والاتفاق العالمي:

- ١ - إعداد قيادة عالية المستوى للشركات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين؛
- ٢ - الإنصاف في معاملة جميع النساء والرجال في العمل، واحترام ودعم حقوق الإنسان وعدم التمييز؛
- ٣ - كفالة الصحة والأمان والخير لجميع العاملين من النساء والرجال؛
- ٤ - تشجيع التعليم، والتدريب، والتنمية المهنية للمرأة؛
- ٥ - تحقيق التنمية للمشروعات والممارسات المتعلقة بسلسلة الإمداد والتسويق التي تمكن المرأة؛
- ٦ - تعزيز المساواة من خلال المبادرات والدعوة المجتمعية؛
- ٧ - قياس التقدم المحرز، والتقدم العلي للتقارير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

التوصيات

توصي المنظمة بما يلي:

(أ) اعتماد وتنفيذ المبادئ المعنية بتمكين المرأة لتشمل المساواة في العمل، والمساواة في الأجر، والمعاش التقاعدي، والرعاية المتاحة والميسرة، والخدمات الاجتماعية والصحية، ومزايا إجازة الأمومة، ورعاية الأطفال؛

(ب) نشر هذه المسائل عن طريق التغطية الواسعة من خلال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي؛

(ج) إنشاء شبكات لصاحبات الأعمال من أجل تقديم برامج مستمرة ومستقلة للتعليم، والاطلاع على مواد تتضمن معلومات تقنية عن الإنتاج، والتجهيز، والشراء، والإدارة، والتسويق.

وقامت منظمنا بدعاية واسعة للفجوة في الأجور بين الجنسين عن طريق الإعلان عن يوم المساواة في الأجر. وتهدف حملتنا بعنوان "الأجر المتساوي عن العمل المتساوي"، وهي مبادرة تنظم في ٥٠ بلداً، إلى سد الفجوة في الدخل بين الرجال والنساء الذين يقومون

بنفس العمل. فبدون المساواة في الأجر، يستحيل تحقيق الهدف ٣ أو القضاء على الفقر؛ ولن تحقق المرأة قدرتها الكاملة التي تستحقها باعتبارها من عوامل التغيير والعناصر الفاعلة.

التوصيات

توصي المنظمة بما يلي:

- (أ) زيادة وعي أصحاب العمل والنساء عن الفجوة، ووضع استراتيجيات للتخفيف منها؛
- (ب) الاعتراف بالخبرة (السابقة) والتعويض عنها، وبالكفاءات المكتسبة من الوظائف بدون أجر والوظائف التطوعية عن طريق "إدراج" المرأة في جداول الأجور؛
- (ج) تمكين المرأة عن طريق التدريب على المناصرة الذاتية؛
- (د) مكافأة منصفة للمرأة عن رعاية الأسرة والبيت.

الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية

التعليم حق من حقوق الإنسان. فهو يسهم في القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات والقضاء على الفقر. وهو يمكّن النساء والفتيات في سياق التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، ويعزز التنمية. وتؤكد منظمتنا أن التعليم والتدريب أساسيان للتمكين والوصول إلى سوق العمل بشكل عام.

وقد انتهت لجنة التنمية المستدامة في تقريرها عن دورها السابعة عشر (E/2009/29) إلى أن "التدريب المهني والتدريب في مجال الأعمال الحرة، بما يشمل العناصر الاستباقية والعناصر المتصلة بالسوق في عملية بناء القدرات داخل المجتمعات المحلية الريفية، وبخاصة للشباب والفتيات والنساء والشعوب الأصلية" أمور ضرورية من أجل تعزيز القدرات البشرية. فباستطاعة النساء المتعلّمات والمدرّبات تدريباً جيداً الانتصار لأنفسهن، والتطور، واستخدام قدراتهن القيادية لتقوية وضعهن المتزلي، والاقتصادي، والاجتماعي، والمهني، والتغلب على القوالب النمطية والتمييز الذي يقي عليهن غالباً في حالة من الفقر، وبلا مساواة مع الرجال، ويعرضهن للعنف.

التوصيات

توصي المنظمة بما يلي:

- (أ) ينبغي أن يصبح التعليم على المستوى الثانوي المهني (كحد أدنى)، وخاصة للنساء والفتيات، جزءاً من أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) ينبغي تشجيع النساء وتيسير متابعتهم لبرامج التدريب المهني أثناء الخدمة من أجل زيادة فرصهن للعمل؛
- (ج) ينبغي قبول وتنفيذ توصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي وردت في الموجز التعليمي العالمي الذي أصدرته في عام ٢٠١١.

الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية: تحسين الصحة الإنجابية

إننا نؤكد أن الصحة الجيدة، بما في ذلك الصحة العقلية والإنجابية، ضرورية للنساء والفتيات من أجل الحصول على العمل، والحفاظ على استقلالهن الاقتصادي، والمساهمة في نموهن. وينبغي اتخاذ إجراء، بما في ذلك في جميع أماكن العمل العامة والخاصة، لضمان صحة العاملات في إطار المبدأ ٢ من المبادئ المعنية بتمكين المرأة. فالافتقار إلى دعم الرعاية المناسبة للأمومة، وإجازة الأمومة، والافتقار إلى رعاية الأطفال في مكان العمل، أمور تسبب إجهاداً إضافياً للمرأة، وتؤدي إلى مشاكل صحية بدنية وعقلية على حد سواء؛ فهي تفرض أعباءً إضافية على الأفراد، والمجتمعات المحلية، والأمم؛ وتسهم في انخفاض معدلات العمالة، وانخفاض المستويات الوظيفية بين الأمهات.

الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية: كفاءة الاستدامة البيئية

تعد المياه والمرافق الصحية من المحركات الاقتصادية والتعليمية الأساسية للصحة وتمكين المرأة على حد سواء. فالافتقار إلى المياه الصالحة، والمرافق الصحية، والنظافة يؤثر بدرجة كبيرة على اقتصادات البلدان. كما أن بُعد المسافة لا يعد فقط من بين العوامل، ولكن حمل المياه أيضاً له تأثير خطير على صحة المرأة بسبب الكمية التي تحملها، والعنف الذي تتعرض له عندما تذهب إلى مناطق نائية. كما أن نوعية المياه الرديئة يمكن أن تلحق ضرراً بالغاً بصحة المرأة وصحة أطفالها، وتجعل الدواء بلا فائدة.

وقد أشارت لجنة وضع المرأة إلى ضرورة توفير مياه الشرب ومرافق صحية ملائمة كعوامل لمشاركة المرأة في سوق العمل والتعليم. ولم توجه لجنة وضع المرأة اهتماماً كبيراً للتوصيات الواردة في الفرع رابعاً - كاف من منهاج عمل بيجين.

ومع هذا، فقد قدمت لجان أخرى تابعة للأمم المتحدة توصيات قوية تتعلق بأثر المياه النظيفة وتوفير المرافق الصحية على تعليم البنات والتمكين الاقتصادي للمرأة. فالحصول على

مياه نظيفة يساعد على تحسين نتائج التعليم عن طريق تخفيض الوقت الذي يضيع في إحضار المياه، وتخفيض الأمراض المنقولة بواسطة المياه (في عام ٢٠١١، كان لدى ٥١ في المائة فقط من المدارس في أفريقيا مصدر مياه مناسبة، ولدى ٤٥ في المائة فقط مرافق للنظافة ومرافق صحية مناسبة، أتاحت أيضاً النظافة الخاصة بالطمث؛ فقد تسبب الافتقار إلى هذا النوع من النظافة إلى تسرب نصف الفتيات من المدارس). ويؤثر مثل هذا القصور في إمدادات المياه في نهاية المطاف على فرص الفتيات والنساء في تحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي، ويشكل عائقاً خطيراً أمام المساواة بين الجنسين.

وتعد النظافة أحد العناصر الحاسمة لخطة التنمية في المستقبل. فينبغي أن يتوفر للمرأة الفهم والفرصة الكاملة للحصول على النظافة الشخصية (وخاصة غسل الأيدي)، والنظافة من الطمث، والنظافة المنزلية، ونظافة تداول الأغذية.

وتمثل المرأة ٧٠ في المائة من العاملين في الزراعة؛ فهي تتحكم في ٧٠ في المائة من استخدام المياه لأغراض الزراعة، ويمكن أن تكون مؤثرة بالنسبة لاستخدام المياه المستدام والمتعدد. غير أن حيازة المرأة بنسبة ١ في المائة فقط من الأراضي له أثر مباشر على ملكيتها وحصولها على مصادر المياه، ولذلك ليس هناك اعتراف بدورها في إدارة وحماية مصادر المياه، مما يؤدي إلى خسارة في المعرفة التقليدية الهامة.

ويشكل استبعاد المرأة من التدريب الملائم، والوصول إلى صنع القرار فيما يتعلق بتخصيص المياه أحد مظاهر سوء الإدارة لمواردنا المائية.

ويكلف تأثير عدم كفاية المرافق الصحية وحده ١٨ بلداً إفريقياً قرابة ٥,٥ بليون دولار سنوياً. ويمكن أن تحقق الاستثمارات الموجهة عائدات اجتماعية وصحية واقتصادية واسعة. ويقدر أن كل دولار يستثمر في المرافق الصحية يحقق فائدة تبلغ في المتوسط ٥,٥ دولار على المستوى العالمي، أو ما يصل إلى ٨ دولارات، وبالنسبة للتدخلات في مياه الشرب المحسنة، يبلغ العائد دولارين.

وتوصي منظمنا لجنة وضع المرأة بقوة بأن توجه مزيداً من الاهتمام في المستقبل إلى أهمية الموارد الطبيعية، بما في ذلك ملكيتها والحصول على فوائدها، وإلى أثر تغير المناخ. وننصح أن يتضمن إطار ما بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

- تعميم الحصول على موارد مائية مأمونة ومستدامة ومرافق صحية ومرافق للنظافة مراعية للفوارق بين الجنسين، بما في ذلك في المدارس، والمرافق الصحية، والشركات، والمنشآت العامة؛

- توفير وسائل النظافة الصحية، بما في ذلك غسل الأيدي، وإدارة النظافة الخاصة بالطمث؛
- تقديم خدمات الخط الأمامي بواسطة المرأة لجعل الخدمات العامة أكثر سهولة؛
- إشراك المرأة في إدارة المياه على جميع المستويات.

وعرضت منظمنا مناسبة بعنوان "دفع النمو المستدام الشامل" لتشجيع التعاون الابتكاري من أجل تمكين المرأة من تنظيم أعمال تجارية متدرجة في إطار الاقتصاد الأخضر للتعجيل بالتنمية المستدامة. ومن الأمور الضرورية تحفيز ومساعدة المرأة الريفية للمشاركة في تنظيم المشاريع، وتوفير الوظائف المراعية للبيئة، والتي تتيح فرصاً للانتقال من الوظائف ذات المهارات المتدنية والمهارات المتوسطة إلى المهارات العالية، والوظائف ذات الأجور الأعلى، وتحقيق دخل إضافي.

ونظراً لأنه لم يتبق سوى عامين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن يكون إنهاء الظلم الجنساني الذي يضع حواجز أمام الفرص المتاحة للنساء والفتيات محور العمل في المستقبل.

توصيات لأهداف ما بعد عام ٢٠١٥

توصي المنظمة بما يلي:

- (أ) يجب أن تتجاوز الأهداف الأرقام، وتتم بدلاً من ذلك بالجوهر والنوعية، وتكفل الإدماج الكامل للركائز المختلفة للتنمية المستدامة، مع تفادي نهج "الصومعة"، وربط الغايات المختلفة بالأهداف الأخرى؛
- (ب) وتحت منظمنا الدول الأعضاء على اعتماد أهداف مكرسة للمياه والمرافق الصحية والمساواة وعدم التمييز؛
- (ج) يجب أن يكون التصديق والتنفيذ العالمان لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيحين جزءاً من الأهداف، نظراً لأنها تتضمن وتربط جميع مجالات اهتمام المختلفة؛
- (د) يجب اعتبار جميع الأهداف متساوية في الأهمية، ويعززها إطار حقوق الإنسان، وتكفل طائفة كاملة من الخدمات المتصلة؛
- (هـ) يجب أن تترجم الحكومة الأهداف والغايات المتفق عليها عالمياً إلى أطر وطنية، تستثمر الموارد أينما تشتد الحاجة إليها؛

(و) يجب أن تُستخدم طول الوقت لغة واضحة تتعلق بمساواة المرأة وتمكينها الاقتصادي.

وتشمل بعض النهج العالمية لوضع حقوق المرأة في بؤرة الأهداف الجديدة:

- زيادة معدل وصول المرأة إلى الخدمات (بما في ذلك الصحة الإنجابية)؛
- مواصلة تعليم الفتيات في المرحلة الثانوية الحرجة وتأخير الزواج؛
- تقوية صوت المرأة في عملية صنع القرار، بدءاً من الأسرة إلى المستويات المحلية والوطنية؛
- تحسين قدرة المرأة على تكوين الأصول، بما في ذلك عن طريق القوانين؛
- زيادة صوت المرأة في المجتمع عن طريق إدخال نظام الحصص؛
- تشجيع القيادة النسائية وضمان أن تعبر السياسات عن واقع حياة المرأة؛
- حشد المجتمعات المحلية لزيادة الوعي عن التمييز، وإبراز مظاهر السلوك الثقافية والاجتماعية الضارة، ووضع نماذج بديلة؛
- وضع برامج لزيادة ثقة المرأة بنفسها، وتفاعلها الاجتماعي المتكافئ، ومشاركتها، ومهاراتها التفاوضية، وقدرتها على صنع القرار وحل المشاكل، ووعيها عن المواطنة والديمقراطية.

وتوفر أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصاً لالتزام جديد بالمساواة للنهوض الاقتصادي للمرأة وتمكينها. ويجب أن تؤدي إلى رعاية صحية كافية، وإلى التعليم، وإلى الأمن المائي والغذائي، وأمن الطاقة. وتوضح البحوث أنه عندما تحقق المرأة دخلاً متساوياً مع دخل الرجل، وتتمتع بالفرص الكاملة للحصول على الأرض والمياه والغذاء وجميع الخدمات الأساسية وإدارتها، والسيطرة على وسائل الإنتاج والموارد (الطبيعية)، وتتاح لها فرصة المشاركة في أنشطة مدرة للدخل، يصبح لأثر التنمية على المجتمع شأن كبير من الناحية الاجتماعية والإحصائية.